الأمم المتحدة A/C.2/56/L.4

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ١٠٠ من جدول الأعمال
الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة والتنمية لتناول قضايا الهجرة

جمهورية إيران الإسلامية: مشروع قرار*

الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة[١]، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٢١ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم، المتعلق بالهجرة الدولية وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٢]، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٣] وكذلك في منهاج العمل[٤] الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

101001 101001 01-57286 (A)
0157286

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩ /١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٠/١٢٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٢/١٨٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ تؤكد من جديد استمرار صحة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٥]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٦] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٧] ، واتفاقية حقوق الطفل[٨]،

وإذ تشير إلى أن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر قمة ألفية الأمم المتحدة في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التزموا بجعل الحق في التنمية واقعا للجميع وصمموا على اتخاذ التدابير الرامية، في جملة أمور، إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم،

وإذ تشير إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أناطه بهما ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينات، من مسؤوليات تتصل بصياغة السياسات وتوفير التوجيه والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالهجرة الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى بتعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية لكفالة إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تسلم بتنوع الآراء التي أعرب عنها الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وجدول أعماله[٩]، ونسبتهم ٤١ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن عدد الذين أيدوا عقد المؤتمر ٤٧ عضوا والذين أيدوه جزئيا ٥ أعضاء والذين عارضوه ٢٦ عضوا،

---

(٥) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٦) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(٧) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق.

(٨) القرار ٤٤/٢٥، المرفق.

(٩) انظر A/54/207.

وإذ تلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى مزيد من بيانات الهجرة، وإلى وضع نظرية متماسكة تفسر الهجرة الدولية، وفهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

وإذ تلاحظ الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحافل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية بما فيها مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التخطيط الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الرئيسية ذات الصلة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الاجتماعات والمؤتمرات العديدة المعقودة بشأن الهجرة والتنمية[١٠]، ولا سيما في سياق التعاون الإقليمي،

وإذ تلاحظ أيضا ما يقوم به من أعمال في إطار برنامج سياسة الهجرة الدولية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتشارك مع مكتب العمل الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تدرك أن عملية العولمة وتحرير التجارة، بما تنطوي عليه من توسيع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين كثير من البلدان وفيما بينها وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، تسهم، من بين عوامل أخرى، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

---

(١٠) بما في ذلك ”الندوة الدولية: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/غير الموثقة“ التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية (انظر A/C.2/54/2، المرفق) والمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة المعقود في جنيف في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى؛ والاجتماعات التي نظمها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن بناء القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة مع موظفين حكوميين كبار من أوروبا الشرقية والوسطى في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع موظفين حكوميين كبار من جنوب أفريقيا في بريتوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، ومع حكومات من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ ومؤتمر حوض البحر الأبيض المتوسط المعني بهجرة السكان والتنمية المعقود في بالما دي مايوركا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التابعة لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وإذ تدرك أيضا، على الرغم من وجود مجموعة مبادئ راسخة، أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرهم وأن من المستصوب تحسين حالة جميع المهاجرين الموثقين وأسرهم،

وإذ تقر بالأهمية، من الناحية التحليلية والتشغيلية لتحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، وبالحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتماسكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استنادا إلى روح الشراكة الحقيقية والفهم المشترك،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١١]؛

٢ - **تحث** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر؛

٣ - **تشجع** الآليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية؛

٤ - **تهيب** بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية، وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وذلك بهدف إدماج مسائل الهجرة بصورة أكثر اتساقا في الإطار الأوسع لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها؛

٥ - **تهيب كذلك** بالأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، أن توفر الدعم لإقامة حوار بين الحكومات وغيرها من الجهات المعنية حول قضايا الهجرة الدولية والتنمية؛

٦ - **تشجع** مجتمع المانحين الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص على تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتقني لجمع البيانات والمزيد من البحث التجريبي، مما تقوم به الدول الأعضاء، وخصوصا البلدان النامية، والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بأسباب الهجرة وأنماطها، بما في ذلك الهجرة غير النظامية

---

(١١) A/56/167.

وتهريب الأشخاص، فضلا عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، ولتوثيق ونشر المعلومات الخاصة بالبرامج الناجحة في ميدان إدارة عمليات الهجرة؛

٧ - **تطلب** من المجتمع الدولي أن يسعى من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خيارا صالحا بالنسبة لجميع الأشخاص، وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازنا اقتصاديا أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يلتمس المزيد من الآراء من الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملا بالقرار ١٨٩/٥٢، وكذلك من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين[١٢]، واضعا في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشاكل التي لها صلة بالهجرة والتنمية؛

٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقاليمية، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، مع أخذ تقرير الأمين العام[١١]، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المناسبة على تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛

١٠ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١١ - **تقرر** أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند الفرعي المعنون ''الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية لتناول قضايا الهجرة''.

---

(١٢) A/52/314.